دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

الموقف العراقي والسعودي من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٧٦م

د. إخلاص بخيت الجعافرة
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة حفر الباطن
المملكة العربية السعودية

مُلَخّص

يتناول البحث الموقف الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٧٦م، ويستعرض بشكل مختصر العلاقات العراقية السعودية قبل اندلاع الحرب اللبنانية كمقدمة لفهم تبلور الموقف الرسمي العراقي والسعودي تجاه تطور الأحداث فيما بعد. ويّلقي البحث الضوء على أوضاع لبنان وبنيته الشعبية والطائفية، وعلاقاتها مع دول الإقليم وأحداثها السياسية. يناقش البحث الموقف العراقي تجاه أحداث لبنان (١٩٧٥-١٩٧٦م)، وهل كان للاختلاف العراقي السوري أثر في توجيه سياسة العراق اللبنانية؟ والموقف السعودي تجاه أحداث لبنان (١٩٧٥-١٩٧٦م)، ودوره في التأثير على المساعدة في حل الأزمة اللبنانية؟ ويشير البحث إلى العوامل التي أثرت على سياسة المملكة العربية السعودية اتجاه لبنان، وهل تطابقت الأهداف مع السياسة العراقية أم اختلفت؟ وما هي دوافعها في كلا الحالتين؟ كما يبين البحث آثار الموقف العراقي والسعودي من الحرب اللبنانية على أوضاع لبنان السياسية. وتوصل الباحث لعدة نتائج من أبرزها تباين الموقف العراقي والسعودي تجاه الحرب الأهلية اللبنانية خلال (١٩٧٥-١٩٧٦م)، ونجد أن الموقف السعودي كان موقفًا توفيقيًا إصلاحيًا، كما بذلت السعودية مجهودًا كبيرًا في محاولة تقوية التضامن العربي من أجل حل المشاكل العربية، حيث كان لها الدور الأبرز في حل الأزمة اللبنانية سواء ماديًا أو سياسيًا بالعمل على إنجاح المؤتمرات العربية التي تناولت الأزمة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	١١	يناير	٢٠٢٢
تاريخ قبـول النشـر:	٢٥	فبراير	٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

الحرب الأهلية؛ لبنان؛ العراق؛ السعودية؛ تاريخ لبنان الحديث

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2022.272200 

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

إخلاص بخيت الجعافرة. "الموقف العراقي والسعودي من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٧٦م".- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد الخامس والخمسون؛ مارس ٢٠٢٢. ص ١٠٤ – ١١٧.

Corresponding author: ialjaafreh@uhb.edu.sa
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

مُقدِّمَة

بعد استلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق على أثر الانقلاب العسكري في تموز ١٩٦٨م، والذي قاده احمد حسن البكر، حردان التكريتي، سعدون غيدان، صالح مهدي عماش، وصدام حسين وأخرون، ركز الإنقلابيون على تثبيت سلطتهم داخل العراق[١]. وبناء على ذلك ولكثرة القوى المعارضة للإنقلابيين[٢] فضلت الحكومة العراقية عدم التدخل في السياسة العربية، والابتعاد عن التدخل بشكل مباشر وصريح في أحداث الأردن ١٩٧٠-١٩٧١م[٣]، وبعدها سحبت قواتها من الجبهة الأردنية الإسرائيلية في أوائل تشرين الثاني ١٩٧١م[٤].

وخلال حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣م اضطرت الحكومة العراقية إلى المحافظة على التهدئة مع ايران التي وقفت حكومتها بكل ثقلها إلى جانب ثورة الأكراد وتمردهم على السلطة المركزية في بغداد، لصالح دفع قوات الجيش العراقي للمشاركة في الحرب على الجبهة السورية[٥]، وكانت طلائع قواته الجوية قد انطلقت في توجيه الضربة الجوية الأولى على الجبهة المصرية، حيث كانت معسكرة هناك منذ نيسان ١٩٧٣م حسب طلب القيادة المصرية، وخاصةً أسراب طائرات الهوكرهنتر البريطانية الصنع، والتي تتميز بالطيران المنخفض الذي يحميها من رادار العدو[٦]. وساهمت القوات العراقية في حرب ١٩٧٣م في معارك الجولان، وشكلت مع القوات العربية الأردنية والمغربية سدًا منيعًا حول حدود دمشق الغربية والجنوبية[٧].

وبهذا السياق فقد شاركت القوات السعودية التي كانت متمركزة في جنوب الأردن منذ حرب ١٩٦٧م، في القتال إلى جانب القوات السورية والعربية الأخرى على الجبهة السورية[٨]، وتكونت القوة السعودية من لواء الملك عبد العزيز الآلي الميكانيكي، المؤلف من ثلاث كتائب ميكانيكية، وفوج مدرعات بانهارد، بالإضافة إلى وحدات تأمين قتالي (سرية هندسة، سرية اتصالات، سرية وحدات خاصة مظليون، ومستشفى ميداني كامل)، وقد دخلت الحدود السورية في ١٤ تشرين الأول ١٩٧٣م[٩]. كما أرسلت السعودية ٢٠٠ دبابة إلى الجبهة السورية[١٠]، وشاركت القوات السعودية مع القوات العراقية في ١٦ تشرين الأول بهجمات مضادة على الجبهة السورية[١١]، وعززت القوات السعودية بلواء مشاة سعودي، وصل إلى سوريا في ٢٢ تشرين الأول١٩٧٣م[١٢]. وهكذا تشكلت وحدة الإرادة والاستعداد للعمل القومي المشترك لدى القيادة السعودية والعراقية.

ومنذ عام ١٩٧٢م انطلقت سياسة العراق الخارجية في عقد معاهدة دفاع مشترك مع الاتحاد السوفيتي في ٩ نيسان ١٩٧٢م[١٣]، وبعدها قررت الحكومة العراقية تأميم شركات النفط الأجنبية في الأول من حزيران ١٩٧٢م[١٤]، وخلال حرب تشرين الأول ١٩٧٣م طبقت قرار التأميم على الشركات الأمريكية في ٧ تشرين الأول ١٩٧٣م[١٥]، والهولندية في ٢١ تشرين الأول ١٩٧٣م[١٦]. وبهذا السياق لم يكن بمقدور الدول العربية النفطية الأخرى الإقدام على نفس الخطوة لظروف سياسية ومالية وفنية ولكنها نهجت في تخفيض نسبة الإنتاج شهريًا بنسبة ٥% بناء على قرار مؤتمر أوابك في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣م[١٧]، وقررت السعودية تخفيض إنتاجها بنسبة ١٠%[١٨]، ونتيجة للتعنت الأمريكي أعلنت السعودية حظر تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا[١٩].

نجحت السياسة العراقية في حل المشاكل الحدودية والسياسية مع ايران في ٦ أذار ١٩٧٥م، بتوقيع اتفاقية الجزائر، وأنهت بذلك التمرد الكردي في شمال العراق، وعززت نظامها السياسي[٢٠]. وعلى العكس من السياسة العراقية كانت السياسة السعودية تتمتع باستقرار النظام السياسي، وتداول سلمي للسلطة بعيدًا عن العنف والانقلابات، الأمر الذي سهل للحكومة السعودية تنفيذ سياسة خارجية طابعها الاستقرار والاستمرارية القائمة على عمل مؤسسي عريق.

ونجحت السياسة الخارجية السعودية إقليميًا بتطوير علاقة حسن الجوار والصداقة مع شاه ايران، وتركيا والباكستان ضمن الدائرة الإسلامية، بشكل ملحوظ سهل لها لعب دورًا مميزًا داخل الوطن العربي[٢١]. وبدأت منذ عام ١٩٧٠م في نهج سياسة مهادنة الأنظمة الجمهورية، وتركت خلفها سياسة الصراع الملكي- الجمهوري[٢٢]، وفي الجانب الاقتصادي قامت الحكومة السعودية بتقديم المساعدات المالية للأقطار العربية، ودعم المشاريع في مجال البُنى التحتية، ودعم بعض الدول العربية في تسليح جيوشها وقواتها الأمنية، مما عزز الاحترام والتقدير للسياسة السعودية، الأمر الذي زاد من قوة تأثيرها إقليميا وعربيًا وإسلاميًا ودوليًا، كما لعبت مردودات النفط المالية المتزايدة خاصة بعد حرب ١٩٧٣م دورًا مؤثرًا وسريعًا لا سيما مع دول التلاقي : سوريا ومصر ولبنان والأردن، وغيرها من القوى السياسية والأحزاب في لبنان التي كانت متطابقة مع تصور الملك فيصل لدائرة الوطن العربي، ودائرة العالم الإسلامي، ودائرة العالم الحر[٢٣].

وبعد وقف القتال في حرب ١٩٧٣م أصدرت الحكومة العراقية قرارًا بسحب الجيش العراقي من الجبهة السورية[٢٤]، وبدأت سياسة الافتراق العلني مع النظام السوري. واستمر التلاقي الثلاثي السوري-المصري-السعودي الذي ارتسمت خطوطه الأساسية منذ استلام محمد أنور السادات، وحافظ الأسد السلطة عام ١٩٧٠م. وأثرت سياسة الافتراق بين العراق وسوريا على السياسة القومية العربية، وبالذات الإجماع العربي الذي أفرزته ظروف "الانتصار" في حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، وأضعفت قرارات الجامعة العربية، ومؤتمرات القمة. ونجحت سياسة التلاقي التي أيدتها منظمة التحرير الفلسطينية، وكثير من الدول العربية في دفع سياسة المفاوضات السلمية مع إسرائيل للتوصل لحل سياسي سلمي يُعيد للعرب "حقوقهم"، ويعترف بدولة إسرائيل وحقها في العيش والأمن[٢٥].

وشكلت السياسة العراقية ثقلاً معاكسًا ولكنه كان وحيدًا، الأمر الذي دفعه للتلاقي مع منظمات فلسطينية يسارية رفضت النهج الأول، وكذلك قوى سياسية وطنية لبنانية، ولكنه بقي ضعيفًا في تأثيره الإقليمي والإسلامي أمام قوة التأثير التي حققتها سياسة الملك الفيصل بن عبد العزيز ونجاحها. وعندما زار الملك فيصل الجبهة السورية مع إسرائيل في خريف ١٩٧٤م، بعد بداية المفاوضات بين الفرقاء العسكريين السوريين والإسرائيليين، وصلى في مسجد مدينة القنيطرة السورية، أطلق وعده الذي أشار فيه إلى أنه سوف يصلي خلال العام القادم في القدس. وهناك أثيرت شكوك أن يكون هذا الوعد كان سببًا في مقتل الملك فيصل في أذار ١٩٧٥م[٢٦]. وبهذا السياق كان تصور الملك فيصل بن عبد العزيز ينطلق من اعتقاده السياسي بأن هناك تحالفًا قائمًا بين الصهيونية والشيوعية لغاية خلخلة وإضعاف إيمان المسلمين وثم تحطيم الإسلام[٢٧]. لقد انعكست سياسة التباعد بين الدول العربية بعد توقف العمليات العسكرية في حرب تشرين الأول ١٩٧٣م مباشرة على الأوضاع السياسية الداخلية الأمنية اللبنانية، وبدأت القوى السياسية اللبنانية بتطبيق التباعد العربي داخل لبنان.

أولاً: الحرب الأهلية اللبنانية خلال ١٩٧٥-١٩٧٦م

لقد تناول الإعلام العربي والعالمي أحداث الحرب اللبنانية الداخلية منذ اندلاعها عام ١٩٧٥م، تلك التي حتمتها عدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وطائفية، وساهمت في استمرارها عوامل إقليمية ودولية معقدة[٢٨]، فمثلاً يمكن اعتبار تأسيس الدولة اللبنانية على دستور طائفي مختلفًا عن بقية أقطار جيرانه العرب الذين نشأوا معه ضمن الظروف الدولية التي أخضعت الجميع لمبدأ سياسة الانتداب الدولي، ذلك الذي تخطى مبدأ الانتداب بحكم الأشراف والمساعدة إلى الامتثال لسياسة الاستعمار الفعلية القائمة على تحقيق أهدافه الاقتصادية والثقافية والسياسية بالمنظور الاستراتيجي[٢٩].

ولقد حققت نشأة الدولة بالصيغة الطائفية المعروفة سيطرة الطوائف المسيحية على مقاليد الحركة الاقتصادية، وبناءً عليه امتلكت عوامل التأثير السياسي الداخلي والتحكم بتوزيع الثروة الوطنية[٣٠]. وبعد التنامي السكاني وبروز الكثرة العددية لبعض الطوائف الأخرى وبدأ يظهر على بعض أتباعها الوعي السياسي والاقتصادي أخذت تتساءل عن أدوارها المغيّبة، الأمر الذي دفعها لوضع أهداف خاصة سعت خلال فترة ما بعد الاستقلال إلى تحقيقها[٣١]. ولعبت بهذا السياق عوامل إقليمية مثل هجرة الفلسطينيين إلى لبنان بعد تشريدهم بالعنف والإرهاب الإسرائيلي اليهودي منذ عام ١٩٤٨م[٣٢]. وبعد تأسيس وكالة غوث اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٩م بدأت ببناء المخيمات للاجئين الفلسطينيين مطوقة بها أهم المدن والمراكز الاقتصادية اللبنانية مثل مخيمات: تل الزعتر، عين الحلوة، نهر البارد، وصبرا وشاتيلا وغيرها[٣٣]. وقررت الدولة اللبنانية عدم تجنيس وتوطين اللاجئين، وفرضت عليهم ظروفًا اقتصادية واجتماعية وسياسية قاسية جدًا[٣٤].

واستمر اللاجئون الفلسطينيون خارج الحدث السياسي اللبناني حتى حرب حزيران ١٩٦٧م عندما أصبح نشاط العمل الفدائي الفلسطيني علنيًا على الساحة اللبنانية. وبدأت إسرائيل بالقيام بعدة عمليات عسكرية فوق الأراضي اللبنانية لإجبار الحكومة اللبنانية على اتخاذ إجراءات صارمة ضد المقاومة الفلسطينية، ولعل أهم هذه العمليات هي قيام قوات الصاعقة الإسرائيلية بتدمير ثلاث عشرة طائرة مدنية في مطار بيروت في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨م، الأمر الذي أدى إلى زيادة التوتر بين الجيش اللبناني وقوات المقاومة الفلسطينية، وزاد من حدة الأمر لجوء الكثير من الفلسطينيين إلى لبنان بعد أحداث الأردن ١٩٧٠-١٩٧١م[٣٥].

وأخذت المنظمات المقاتلة الفلسطينية طريقها في التأثير على الساحة السياسية اللبنانية من خلال قبولها انخراط الشباب اللبناني من المسيحيين والسنة والشيعة في المنظمات الفلسطينية، وبدأت عملية تسليح الشعب اللبناني

تعم المدن والأرياف، وازداد نشاط العمل الفدائي المدعوم من الدول العربية عسكريًا ضد إسرائيل عبر الحدود اللبنانية[٣٦].

وبعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣م برز خطان على الساحة اللبنانية بين الفصائل الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الحركة اللبنانية، فمنها من أيد سوريا في مفاوضاتها مع إسرائيل للوصول لحل سلمي بالتنسيق مع الحكومة المصرية، ومنها من رفض هذا النهج. وخلال هذه الفترة أصبحت المنظمات الفلسطينية تمتلك الكثير من القوة العسكرية والشعبية والتأييد المنظم من الحركة الوطنية اللبنانية بزعامة كمال جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي، وأخذت ترجح دور الحركة الوطنية اللبنانية في السياسة اللبنانية.

وفي هذه الفترة تباينت الاختلافات بين العراق وسوريا، فالموقف العراقي كان مؤيدًا للحركة الوطنية اللبنانية، وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي رفضت النهج السياسي السوري والمصري، الذي يقود المفاوضات مع إسرائيل، والذي حضّر لمؤتمر جنيف ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعماله والتفاوض مع إسرائيل.

وكان الموقف السوري في لبنان يطمح لتحقيق الكثير من الأهداف السياسية والاقتصادية ومنها استخدام الورقة اللبنانية تجاه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بأن سوريا تشكل قوة داعمة، وتعمل على المحافظة على الدور المسيحي المنظم والتقليدي في لبنان[٣٧]، ومن جانب آخر استخدامها في المفاوضات مع إسرائيل، على اعتبار أن سوريا هي القادرة على تحريك الأمور في المشرق العربي، ومن جانب ثالث استخدامها في علاقاتها مع الدول العربية الخليجية لأهمية لبنان لها[٣٨]. وأثرت سياسة التنافس والعداء بين العراق وسوريا على مؤتمرات القمة العربية، وعلى السياسة العربية الجماعية المنطلقة من مبادرات الجامعة العربية للتدخل في وضع حلٍ مرضٍ لكافة القوى اللبنانية وينهي حالة الحرب الأهلية، ويعيد إلى لبنان بريقه الديمقراطي وحداثته الاقتصادية ونهجه الوطني العروبي.

انطلقت شرارة الحرب الأهلية في لبنان في ١٣ نيسان ١٩٧٥م، على اثر قيام جماعة من حزب الكتائب اللبناني بمهاجمة حافلة في عين الرمانة، كانت تقل عددًا من الفدائيين الفلسطينيين التابعين لمنظمة جبهة التحرير العربية، مما أدى إلى مقتل ٢٦ شخصًا، وجرح ٢٩ شخصًا[٣٩]، وعمت البلاد فوضى من القتل والخطف، وأصبح القتل الجماعي على الاسم الشخصي والهوية أسلوبًا للحرب، بحيث يشير مثلاً أسم محمد واحمد ومحمود إلى المسلمين، واسم جورج وطوني وبيتر إلى المسيحيين[٤٠].

انقسمت الأطراف المتنازعة إلى قسمين، يمثل القسم الأول: جبهة لبنان، وتتكون من: حزب الكتائب بقيادة بشير الجميّل قائد الجبهة وابن زعيم حزب الكتائب بيير الجميّل، وكميل شمعون عن الوطنيين الأحرار، وسليمان فرنجية رئيس الجمهورية وزعيم الجبهة الوطنية، وشربل قسيس عن تجمع الرهبانيات اللبنانية، والرابطة المارونية، وحراس الأرز، ويمثل القسم ألثاني: الحركة الوطنية، والتي تتكون من: كمال جنبلاط زعيم الحركة ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، ومحسن إبراهيم عن منظمة العمل الشيوعي، وسمير صباغ عن الناصريين المستقلين، ونديم عبدالصمد عن الحزب الشيوعي اللبناني، وحزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة العامة-العراق)، وجماعة الأمام موسى الصدر، والحزب القومي السوري الاجتماعي، بالإضافة للمقاومة الفلسطينية[٤١].

أخذت سوريا في البداية تلعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة في لبنان، من اجل تقريب وجهات النظر[٤٢]، ثم ما لبثت أن تدخلت القوات السورية في لبنان، في الأول من حزيران ١٩٧٦م، بناءً على طلب من الرئيس اللبناني سليمان فرنجية[٤٣]. طالبت القوى الوطنية بزعامة كمال جنبلاط، والمقاومة الفلسطينية بزعامة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، الجامعة العربية بإيقاف التدخل السوري في شؤون لبنان[٤٤]، ولهذا عقد مجلس الجامعة العربية مؤتمرًا على مستوى وزراء الخارجية خلال ٨-١٠ حزيران ١٩٧٦م، للبحث في الأزمة اللبنانية، وقرر أرسال قوات امن عربية إلى لبنان، مهمتها العمل على إيقاف إطلاق النار، والحفاظ على الأمن في إطار السيادة اللبنانية[٤٥].

ثانيًا: الموقف العراقي من الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥-١٩٧٦م

اهتمت الحكومة العراقية بالأزمة اللبنانية، حيث أصدرت الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق، بيانًا في التاسع من حزيران ١٩٧٥م، تدين فيه حزب الكتائب اللبناني الذي:" يشن حملة إرهابية ضد فصائل المقاومة الفلسطينية، وضد القوى الوطنية والتقدمية في لبنان الشقيق، مستخدمًا فيها أسلحة فتاكة متزايدة باطراد، وبتموين إمبريالي أميركي وصهيوني مفضوح"[٤٦]، ودعا البيان إلى:" تعميق أواصر الاتحاد والأخوة بين الجماهير اللبنانية والفلسطينية، وقطع الطريق على

الانقسـاميين، والتصـفويين، والإرهـابيين، عمـلاء الصـهيونية والإمبريالية"[٤٧].

وصّرح المبعوث العراقي عبدالفتاح ياسين خلال زيارته إلى لبنـان في منتصـف تشرـين الأول ١٩٧٥م، أن العـراق يقـف إلى جانب المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانيـة، وأشار إلى أن ما يحصل في لبنان يصب في مصلحة العدو الصهيوني[٤٨]. وأكد الرئيس أحمد حسن البكر في أواخر تشرين الأول ١٩٧٥م، علـى أن ما يحدث في لبنان من دمار ومجازر وحشية، إنما هـو نتيجـة مـن نتـائج الحلـول المشـبوهة والمخططـات الإمبرياليـة والصـهيونية[٤٩]، وأضـاف:" أن الصـهيونية التي أقامت كيانهـا في فلسطين على أساس طائفي فاشي تحاول اليوم بشتى الطرق ضرب الوحدة الوطنية في لبنان"[٥٠].

وأرسل الرئيس البكر، وزير الإعلام العراقي طارق عزيز إلى بيروت في كانون الأول ١٩٧٥م، من أجل العمل على تعزيز الوحدة الوطنيـة في لبنـان[٥١]، وصـرح طـارق عزيـز بعـد لقـاءه بالـرئيس اللبناني سليمان فرنجية بأن" وحدة لبنان ووحدة أبنائه مسألة جوهرية، هي لمصلحة جميع اللبنانيين، ولمصلحة جميع العرب، ولمصلحة القضية الفلسطينية، ونحن نعتقد أن المشكلات التي يواجهها الأخوة اللبنانيون يمكن حلها بالحوار الجاد، المنطلق من الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن، وتجاه مصالحه الأساسية"[٥٢]، وأكـد طـارق عزيـز بأنـه لـم يأت باقتراحـات معينـة لحـل الأزمـة اللبنانيـة، بـل جاء بأفكار، واستعداد للمساعدة على الخروج من المحنة[٥٣].

كما أرسلـت الحكومـة العراقيـة وفـدًا مـن القيـادة القوميـة لحـزب البعـث العـربي الاشـتراكي، لإجـراء اتصـالات مـع قـادة الأحزاب، والشخصيات اللبنانية، والمقاومة الفلسطينية، للعمل على إعادة الاستقرار في لبنان، واعلـن رئيس الوفد العراقي علي غنام[٥٤] في نهاية الزيارة عن دعـم العراق للمقاومة الفلسطينية مبينًا:" أننا نحـرص اشد الحـرص علـى الوحدة الوطنية في لبنـان، ونعتـبر وجـود المقاومـة الفلسـطينية، واسـتمرارها، وتصـاعد نضالها الكفاحي مـن الضـمانات الرئيسـية ضد التفريط بقضية فلسطين، من هذا المنطلق نحرص على حماية حركة المقاومة من الأخطار التي تتعرض لها، ونحرص على بناء افضل العلاقات بينهـا وبـين مؤسسـات الدولـة في لبنـان،... مـن حـق المقاومـة الفلسـطينية أن تمـارس نضـالها ضـد العـدو الصـهيوني مـن أي أرض عربية، خصوصًا من الأراضي العربية المجاورة لإسرائيـل، أن فـتح كـل الحـدود العربيـة في وجـه المقاومـة الفلسـطينية يزيـد فعاليتهـا الكفاحيـة، ويرفـع عنهـا الضـغوط الـتي تمـارس عليهـا بقصد تقييدها"[٥٥].

وزار العــراق في كــانون الثــاني ١٩٧٦م، وفــد يمثــل الجبهــة الشعبية لتحرير فلسطين والتي يرأسها جورج حبش منذ ١٩٦٦م، وصدر بيانًا مشتركًا يـدعو إلى: "تهدئـة الوضـع في لبنـان، وإدانـة حـزب الكتـائب والقـوى الانعزاليـة الأخـرى"[٥٦]، وأكـد البكـر في شباط ١٩٧٦م، أن العراق لا يستطيع البقاء ساكنًا، اذا تعرضت المقاومـة لمحـاولات مبـاشرة، أو غـير مبـاشرة لتصـفيتها[٥٧]. وبـنفس السـياق زار صـدام حسـين نائـب رئـيس مجلـس قيـادة الثـورة، السـعودية في منتصـف نيسـان ١٩٧٦م، وأصـدر بيانًـا حـذر فيـه مـن خطـورة الوضـع في لبنـان، ودعـا إلى مسـاعدة لبنـان والحفـاظ علـى وحدتـه، وعروبتـه، مـع عـدم التـدخل في شـؤونه الداخلية[٥٨].

وكـان للتـدخل العسـكري السـوري في لبنـان في الأول مـن حزيران عام ١٩٧٦م ردود فعل مختلفة من الدول العربية وبالذات العـراق، حيـث أعلـن صـدام حسـين نائـب الـرئيس العـراقي: "أن الأسد مصاب بجنون العظمة، جعلته أطماعه ينغمس في حمام دم من صنع يديه"[٥٩].

أمـرت الحكومـة العراقيـة قواتهـا العسـكرية في ٨ حزيـران ١٩٧٦م، بالتحـرك نحـو الحـدود العراقيـة السـورية، لتأخـذ أماكنهـا اسـتعدادًا لـدخول الأراضي السـورية بحجـة تحريـر الجـولان ومـن بعـدها فلسـطين[٦٠]. فحشـدت سـوريا قواتهـا علـى الحـدود مـع العـراق لمنعهـا مـن الـدخول، تخوفًـا مـن أن يعمـل العـراق علـى اجتياحهـا بسـبب مـا يحـدث في لبنـان[٦١]، خصوصًـا وأن الحكومـة العراقيـة وصـفت مـا تقـوم بـه سـوريا في لبنـان بـ: "المـذابح ضـد إخواننـا الفلسـطينيين واللبنـانيين"[٦٢]، وبـأن الوجـود السـوري في لبنان "ينفذ المخطط الإمبريالي الصهيوني المقرر في لبنان"[٦٣].

ازدادت حدة الأزمـة بين العراق وسوريا بعد دخول القوات السورية إلى لبنان، حيث رأى العراق أن هذا سيزيد من فعالية الـدور السـوري في المنطقـة العربيـة، ممـا يعـزز مكانـة الدولـة السورية، وتحديدًا تعزيز القوى السياسية والمنظمات اللبنانية والفلسـطينية والـدول العربيـة المؤيـدة لـنهج المفاوضـات مـع إسرائيـل وإنهـاء الصـراع بنـاء علـى الاعـتراف بهـا، ويقلـص الـدور العـراقي، والقـوى التقدميـة والقوميـة المؤيـدة لـنهج مقاومـة إسرائيـل وتحريـر فلسـطين والأراضي العربيـة المحتلـة[٦٤]. لهـذا أخذت الحكومة العراقية تسعى لتحجيم الدور السوري في لبنان، فطالبت بطرد سوريا من جامعة الدول العربية بسبب تدخلها العسكري في لبنان، إلا أن الجامعة لم تؤيد الطلب العراقي[٦٥].

اتهمت الحكومة السورية، مثيلتها العراقية بأنها تقوم بدعم وتوجيه العناصر البعثية الموالية لها في لبنان- كان هناك قيادتان قطريتان، احدهما تابعة للعراق، والأخرى تابعة لسوريا- [٦٦]، ويعتبر هذا ظاهريًا أحد أسباب التدخل السوري في لبنان[٦٧]، ولهذا أصبح حزب البعث في لبنان والمدعوم من الحكومة العراقية في حالة قتال مع القوات السورية، وخير دليل على ذلك قيام بعض القوات السورية بقصف منزل عبد المجيد الرافعي عضو القيادة القومية في العراق، وأمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان، الذي يتبع القيادة القومية في العراق[٦٨]. **وهنا يُطرح السؤال لماذا هذا الإصرار على التدخل في الشؤون اللبنانية من الجانب العراقي؟** وللإجابة على ذلك لا بد من استعراض ظروف العراق الذاتية والموضوعية:

أولاً: لقد نجحت السياسة الأمنية العراقية في تثبيت الحكم والنظام السياسي واهتمت بالقوات المسلحة وطورتها من حيث القوة والسلاح والعدد والتدريب، وطورت قوات الحرس الجمهوري، وأجهزة الأمن، بشكل هيأ للدولة الانطلاق سياسيًا خارج حدودها[٦٩].

ثانيًا: قامت سياسة العراق على نظرية الفكر القومي والتقدمي[٧٠]، وبناء علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفيتي، جعلته يأخذ تلبية بعض طموحاتها بعين الاعتبار، ولذلك ركزت السياسة العراقية العربية على دعم المنظمات المقاتلة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية[٧١]، وعلى صعيد لبنان قدّم الدعم المالي والعسكري والاقتصادي للقوى اللبنانية التقدمية والقومية، مثل الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة كمال جنبلاط. كما أرسلت الحكومة العراقية المقاتلين المتطوعين إلى لبنان لفرض حالة قوة على أرض الواقع، وأخذت القوى المدعومة من الحكومة العراقية في تسليح الشباب الشيعي في لبنان، وقدمت كذلك مساعدات مالية كرواتب شهرية للمواطنين اللبنانيين في الجنوب من أجل تعزيز صمودهم في قراهم لاسيما أن الاعتداءات الإسرائيلية كانت تهدف إلى تفريغ الجنوب اللبناني من السكان واعتبارها أرض محروقة[٧٢].

ثالثًا: لقد فكرت القيادة العراقية بالانطلاق إلى خارج حدود العراق لكون حدوده مقيدة لحركته السياسية، فإيران المعادية من الشرق، وتركيا حليفة الغرب وإسرائيل من الشمال، وسوريا المعادية لبعث العراق من الغرب، فلم يبق أمام السياسة العراقية إلا مهادنة السعودية، والأردن، والانطلاق إلى لبنان كساحة مفتوحة للقادر على التأثير.

زادت الخلافات بين سوريا والعراق من حدة الحرب الأهلية في لبنان، واتهمت الحكومة العراقية، مثيلتها السورية بتصفية حركة المقاومة الفلسطينية، والقوات التي تساندها، ومنها قوات الجيش الشعبي العراقي، التي أرسلتها الحكومة العراقية إلى لبنان بعد التدخل السوري العسكري[٧٣]. وفي اطار التعاون العربي لحل الأزمة اللبنانية، فقد احتجت الحكومة العراقية على مقررات قمة الرياض السداسية التي شارك فيها: السعودية، مصر، الكويت، سوريا، لبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي عقدت خلال ١٦-١٨ تشرين الأول ١٩٧٦م، وأقرت بتواجد قوات الردع العربية في لبنان، حيث اعتبره العراق وسيلة ثانية لتصفية المقاومة الفلسطينية، ومن يساندها في لبنان[٧٤]، وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات السورية من لبنان[٧٥]، وأدانت القيادة القومية لحزب البعث في العراق قرارات القمة، من خلال بيانًا أكد على أن هذه القرارات" انطلقت من تجاهل لطبيعة الصراع وأسبابه الجوهرية على الصعيد اللبناني"[٧٦].

شارك العراق في مؤتمر القمة العربي الثامن، المنعقد في القاهرة، خلال ٢٥ -٢٦ تشرين الأول ١٩٧٦م، من أجل توضيح موقفه من قرارات قمة الرياض السداسية، التي اتسمت في رأيه بالغموض، وعدم معالجة الدوافع الأساسية للأزمة اللبنانية[٧٧]. وقد رفض العراق قرارات مؤتمر القمة الثامن، الذي صادق على مقررات قمة الرياض، والذي بموجبه تمت الموافقة على بقاء القوات السورية في لبنان[٧٨]. حيث أكد سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي، في المؤتمر أن قرارات قمة الرياض لم تدع إلى انسحاب القوات السورية من لبنان[٧٩].

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من رفض العراق لمقررات قمة الرياض السداسية، ومؤتمر القمة العربي الثامن، إلا أن هذا الاختلاف لم يؤثر على العلاقات العراقية السعودية، حيث سعى العراق في عام ١٩٧٥م، إلى توطيد علاقاته مع السعودية وباقي دول الخليج، من أجل إزالة أسباب التوتر في المنطقة، وحل المشكلات المعلقة معها: "على أساس الإيمان الوثيق بالأخوة العربية، ووحدة المصير العربي"[٨٠] لا سيما وان العراق قد حل المشاكل العالقة مع ايران بعد توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين في أذار ١٩٧٥م، وهدأت جبهته الداخلية بالقضاء على تمرد الأكراد.

واستمرت العلاقات السعودية العراقية تتقارب تدريجيًا نحو التلاقي جراء تطور الأحداث الإقليمية مثل إسراع الرئيس المصري محمد أنور السادات بزيارة العدو الصهيوني-إسرائيل- عام ١٩٧٧م، وعقده لاتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، ومن ثم

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩م، واندلاع الثورة الإسلامية في ايران، وصعود الأئمة الشيعة إلى السلطة السياسية في دولة مهمة مثل ايران، وإمكانية تأثيرها على الشيعة في دول الخليج العربي، والسعودية بشكل خاص، ومد خيوط التأثير السياسي الشيعي إلى العراق وسوريا ولبنان(٨١). إن هذه التطورات انتجت حالة التلاقي في السياسة الخارجية بين العراق والسعودية، ومما سّرع في هذه الخطوات في التلاقي تداول السلطة في بغداد، واستلام صدام حسين عام ١٩٧٩م، والذي نهج سلوكًا سياسيًا قريبًا جدًا من السياسة السعودية، والتلاقي بنفس الوقت مع المملكة الأردنية الهاشمية الأمر الذي انعكس إيجابيًا على العلاقات العربية العربية(٨٢).

لجأ العراق إلى استخدام الضغط الاقتصادي لإجبار القوات السورية على الانسحاب من لبنان، فأصدر قرارا بوقف ضخ النفط العراقي عبر خط الأنابيب الذي يمر بالأراضي السورية في نيسان ١٩٧٦م(٨٣)، وبررت الحكومة العراقية ذلك الإجراء برفضها الاحتلال العسكري السوري للبنان، وبدأت الحكومة العراقية بتحويل (٥٠٠) ألف طن من النفط يوميًا عبر الخط التركي وخط الخليج (٨٤)، وبهذا خسرت سوريا ما تكسبه من رسوم على مرور النفط العراقي عبر أراضيها، فاتهمت العراق بحرمانها من مقومات صمودها في وجه إسرائيل(٨٥).

تدهور النفوذ العراقي في لبنان بعد تثبيت الوجود السوري فيها ضمن قوات الردع العربية، حيث تم إضعاف الأحزاب وتصفية الجماعات الموالية للعراق، كما تم تفجير الصحف الموالية للعراق في بيروت كجريدتي المحرر وبيروت(٨٦)، وكان هذا الأسلوب الإرهابي مرعبًا في تحجيم العمل الصحفي المعارض، وبعد تمكن السياسة السورية من السيطرة على مقاليد الأمور أمنيًا وعسكريًا في لبنان بدأت بتصعيد إرهابها ضد الجهة المعارضة لها، فحكمت محكمة أمن الدولة السورية في كانون الثاني ١٩٧٧م بالإعدام على مجموعة من العراقيين، اتهموا بزرع متفجرات في دمشق وحلب(٨٧)، وفي شباط ١٩٧٧م أعلنت الحكومة العراقية أن سوريا تقف وراء الأحداث في النجف وكربلاء(٨٨)، وشهدت لبنان في نفس العام، اشتباكات بين جبهة التحرير العربية التابعة للعراق، وقوات الصاعقة التابعة لسوريا(٨٩)، وكلاهما ضمن منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد أصبحت لبنان ساحة لتصفية الحسابات العراقية السورية على حساب مصالح اللبنانيين والفلسطينيين الأساسية في البلد، فالسوريون أبدوا قلقهم من تزايد النفوذ البعثي العراقي في لبنان، فضلاً عن دعمهم للمقاومة الفلسطينية، أما العراق فخشي من بروز دمشق كمركز ثقل إقليمي، يمكن له أن يقود المنطقة العربية إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني – إسرائيل- على حساب الحق القومي العربي في فلسطين، وينهي الصراع مما سوف يترتب عليه نقل الصراع إلى داخل الوطن العربي(٩٠)، كما أن تفوق دمشق قد يمنحها السيطرة على حزب البعث وإخضاعه لسياستها(٩١).

ثالثًا: الموقف السعودي من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٧٦م

لقد نهجت السياسة السعودية منذ نشأتها كمملكة على الاهتمام بشؤون الدولة اللبنانية، بغض النظر عن الاختلاف في الأنظمة السياسية والاجتماعية، واعتمدت السياسة الخارجية السعودية على استخدام الكثير من المواطنين اللبنانيين في إدارة مناصب سياسية واقتصادية عبّرت عن نجاح باهر في عملها مما عزز ثقة القيادة السعودية بها. وتعددت المصالح السعودية في لبنان، ونشطت سياسيًا في بناء علاقات صداقة وتواصل مع السياسيين اللبنانيين، ورجال المال والأعمال، والصحافة، وإغداق رجال الأعمال السعوديين في مشاريعهم الاستثمارية في لبنان، كان له الأثر الطيب على الحياة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية. وبالإضافة إلى ما ذُكر يعتبر لبنان بحريته المعهودة، وتطوره الاجتماعي، وليبراليته السياسة والدينية، مركز جذب سياحي للكثير من العرب وبالأخص مواطنين المملكة العربية السعودية. وبناء عليه أصبح للسياسة السعودية دورًا مؤثرًا في بعض حلقات صناعة القرار اللبناني وتعداها إلى التأثير على بعض القوى والأحزاب السياسية اللبنانية، وبعض المنظمات الدينية والجمعيات السنية(٩٢).

ومنذ صعود حافظ الأسد إلى السلطة في سوريا عام ١٩٧١م نجحت سياسة الملك فيصل بن عبد العزيز في ترسيخ سياسة التعايش السلمي مع النظام السوري الجديد، وقبله ببضعة أشهر مع نظام محمد أنور السادات في مصر بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر(٩٣). وبناء على سياسة التلاقي الثلاثية التي قادها الملك فيصل بكل الهدوء الذي عُرف عنه انعكست أثارها على الدور السعودي والمصري والسوري في لبنان، وأفرزت حالة تقارب وتهادن بين تلك القوى السياسية(٩٤)، وأصحاب مراكز القوى اللبنانيين الذين تربطهم علاقات إيجابية مع دول التلاقي.

اغتيل الملك فيصل في ٢٥ آذار ١٩٧٥م، حيث أطلق فيصل بن مساعد – ابن أخ الملك – النار عليه وأرداه قتيلاً، ولم تعلن الدوافع الحقيقية وراء اغتياله، فرأي يرى أنها دوافع شخصية،

حيث أن رجال الشرطة كانوا قد اغتالوا شقيق فيصل بن مساعد وكان من المتعصبين دينيا، أثناء مظاهرة احتجاج في الستينات، ويذهب رأي آخر إلى أن وراء الجريمة يدًا أمريكية بسبب سياسة الملك فيصل النفطية، وما ترتب عليها من أثار سلبية اقتصادية على مستوى أوروبا الغربية واليابان، وربما تم الاتصال مع فيصل ابن مساعد الذي تعلم في الجامعات الأمريكية[٩٥]. وجاء بيان الديوان الملكي السعودي حاسمًا، عندما أعلن أن فيصل بن مساعد مصاب بالجنون[٩٦]. وبويع الأمير خالد بن عبد العزيز، ملكًا على السعودية، والأمير فهد بن عبد العزيز وليًا للعهد[٩٧].

ولأهمية ما يحصل في لبنان أصدر الديوان الملكي السعودي في ١٥ نيسان ١٩٧٥م، بيانًا يؤكد على أن ما يجري في لبنان " يؤلم كل عربي، وان المملكة العربية السعودية لتناشد جميع العناصر المخلصة من الطرفين أن يتذرعوا بالصبر، وان يضعوا حدًا لهذه الاستفزازات"[٩٨]. واستمرت سياسة التلاقي الثلاثية بعد رحيل الملك فيصل لأن نشاط وزارة الخارجية السعودية يقوم على عمل مؤسسي عريق، وبهذا السياق تابعت وزارة الخارجية السعودية جهدها وركزت على عقد قمة ثلاثية للزعماء السادات، الأسد، والملك خالد، خلال ٢١-٢٢ نيسان ١٩٧٥م، في الرياض، من أجل استمرار التضامن المصري السوري السعودي، وتم الاتفاق على ضرورة تدعيم الأجهزة السياسية والعسكرية بين الأطراف الثلاث، وإنشاء لجنة تنسيق تتولى دراسة كل القضايا المرتبطة بالصراع مع العدو الصهيوني، وعدم السماح بعودة الوضع إلى حالة اللاحرب واللاسلم التي كانت قائمة قبل حرب تشرين أول ١٩٧٣م[٩٩]، واحتلت القضية اللبنانية جانبًا من هذه القمة، حيث وجه القادة رسالة مشتركة إلى الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، اكدوا فيها على دعمهم ووقوفهم إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، وتأييدهم لاستقلال لبنان ووحدته[١٠٠].

ونشطت السياسة الخارجية السعودية إلى حل الأزمة اللبنانية، فبادرت مع مصر لعقد اجتماع بين الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، لتصفية الأجواء بين الطرفين، وكان الرئيس اللبناني قد حذّر من تورط المقاومة الفلسطينية في الشؤون الداخلية للبنان، وطالب باتخاذ إجراءات صارمة ضد العناصر غير المنضبطة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وفي المقابل اكد عرفات على عدم التدخل في شؤون لبنان، الا أنه ابدى عدم استعداد المقاومة للسكوت عن أية محاولة للنيل من الوجود الفلسطيني ونشاطه العسكري في لبنان، لأنه الهدف الأساسي وبنفس الوقت ضرورة لتحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني[١٠١].

وأكد الأمير فهد ولي العهد السعودي على أن هناك أيدٍ خفية تعمل على إثارة النزاع في لبنان، وأكد على إن إشهار السلاح العربي في وجه العربي هو أمر مرفوض مهما كانت الأسباب[١٠٢]. وخلال زيارة الملك خالد إلى سوريا في تشرين الثاني ١٩٧٥م تم الاتفاق على ضرورة تسوية الأزمة اللبنانية في اسرع وقت[١٠٣]. وأكدت الحكومة السعودية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٥م، عدم انحيازها إلى فئة دون أخرى في لبنان، وحرصها على وحدة لبنان شعبًا وأرضًا، وبينت أن الوحدة الوطنية في لبنان هي الركيزة الأساسية لأمنه واستقراره وسيادته[١٠٤]. وبهذا السياق كان صعبًا على السياسة الخارجية السعودية أن تلتزم بتأييد طرف ضد آخر، وبنفس الوقت سايرت السياسة السورية وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية التي بدورها تعاطفت مع القوى اللبنانية المحافظة والرافضة للقوة والسلاح الذي أصبح بيد أطراف حركة المقاومة وبالأخص اليسارية والمدعومة من العراق.

وصرح الأمير فهد في أوائل كانون الأول ١٩٧٥م، قائلاً: " نحن نتألم لما يحدث في لبنان، وكل قتال وكل حريق وكل دم ينزف هناك نتأثر به وله، والموقف في لبنان يجب أن يعود إلى ما كان عليه قبل سنوات، والوحدة هي الأمل الذي نرجوه للبنان، ونحن لا نؤيد طرفًا لأي سبب من الأسباب"[١٠٥]، وأضاف" لبنان قادرة على حل مشاكلها، وزعماء لبنان وقادة المقاومة يملكون الحل، والحل في لبنان: الوحدة الوطنية ليبقى للبنان وجهه العربي، ويتحقق ذلك من خلال الحوار وحده، هذا هو الطريق، الحوار لا السلاح، وهذه هي الغاية: الوحدة الوطنية، فأن حقق ذلك بواسطة الأطراف اللبنانية فنحن نؤيدها، وهذا أفضل الحلول، وأن أمكن تحقيق ذلك عن طريق العرب، فقد سمعنا عن طريق الجامعة العربية، ولا زلنا مستعدين لأداء واجبنا"[١٠٦].

ودعا الملك خالد في أوائل كانون الأول ١٩٧٥م إلى وضع حد لما يحصل في لبنان، قائلاُ: "أنه ليحز في نفوسنا ما يجري الآن في لبنان من صراع دموي رهيب، إننا لنهيب بكل الفئات المتصارعة أن تضع حدًا لهذه المجازر البشرية الرهيبة التي راح ضحيتها أناس أبرياء، والتي لن يستفيد منها إلا أعداء لبنان، ولا شك في أن أبناء لبنان المخلص سيضعون حدًا لهذه الكارثة بحيث تعيش كل الفئات في سلام وإخاء"[١٠٧]. وبعد تصعيد

القتال بين الأطراف المتصارعة في لبنان عام ١٩٧٦م، أعلن الأمير عبد الله بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي، أن المملكة لن تتوانى عن بذل كل مساعدة ممكنة لعودة الأمن إلى لبنان، وأضاف" أننا نتطلع بمزيد من القلق إلى ما جرى ويجري في لبنان، وأشد ما يحز في النفس أن تراق دماء الأخوة وأبناء الوطن الواحد، وأن يقتتل المواطنون في محاولة لحل مشكلاتهم،...،أن استعمال لغة الرصاص بدل الحوار الهادئ الهادف هو أخطر تدمير يمكن أن يصيب دولة ما، ويفتح مجالاً واسعًا للعدو لتحقيق المزيد من مخططاته العدوانية"[١٠٨].

وصرح وزير الدولة السعودي الشيخ محمد إبراهيم مسعود في أواخر نيسان ١٩٧٦م، بعد زيارته إلى سوريا قائلاً:" إن المملكة العربية السعودية تبذل مع سوريا مساعي مكثفة للحفاظ على أفضل العلاقات مع جميع الأطراف المتنازعة في لبنان بهدف إعادة الوفاق والهدوء والاستقرار إلى لبنان"[١٠٩]. وصدر بيان سعودي في ٧ حزيران١٩٧٦م، أكد على أن ما يجري في لبنان، هو إهدار للدم العربي، وناشد جميع الأطراف بوقف القتال وحملات التشهير[١١٠]، وأشار الأمير فهد ولي العهد إلى أن السعودية تسعى لحل المشكلة اللبنانية، وانها تتعاون مع الدول العربية لهذه الغاية، وأكد على رفض بلاده لأسلوب العنف لحل الخلافات[١١١].

وفي هذا الصدد أخذت تشكل ساحة القتال اللبنانية مسرحًا لنشاط مخابرات دول عديدة بحيث اصبح من الضروري تنشيط دور الدول العربية للإسراع في حل الصراع في إطار التعاون العربي لحل الأزمة اللبنانية، فاقترحت مصر بأن تتعاون ست دول هي: السعودية، مصر، العراق، الإمارات، الكويت، سوريا، لوقف إطلاق النار في لبنان، لكي يتاح للقوى الداخلية اللبنانية فرصة للحوار السلمي[١١٢]، وأيدت السعودية الاقتراح المصري، على اعتبار أنها تؤيد كل جهد يبذل لإعادة الأمن في لبنان[١١٣]. ولقد أيدت السعودية قرارات مجلس الجامعة العربية الداعية إلى وقف إطلاق النار، وتشكيل قوة أمن عربية لتحل محل القوات السورية في لبنان، فأرسلت مذكرة للمجلس تبدي فيها استعدادها لإرسال قوات سعودية لتشارك في قوات الأمن العربية[١١٤]، ثم قدمت المملكة مبلغ مليون وأربعمائة ألف دولارًا للجامعة العربية كمساهمة منها لدعم القوات العربية التي سوف يُدفع بها إلى لبنان.[١١٥] وكان من دوافع السياسة السعودية إيجاد قوة تابعة للإجماع العربي وليس لدولة واحدة.

ونتيجة لتزايد حدة القتال في تموز ١٩٧٦م، عبر الأمير فهد عن أسفه لما يحصل في لبنان، وأكد أن المملكة العربية السعودية لم تتأخر عن القيام بأي دور يؤدي إلى حقن الدماء التي تراق، ويعيد الوحدة والأمن والسلام إلى لبنان[١١٦]. وصدر بيان سعودي يؤكد على أن السعودية لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، إلا أن الوضع في تل الزعتر[١١٧] "لا يمكن السكوت عنه"[١١٨]. ولهذا أعلنت السعودية استعدادها لزيادة عدد قواتها ضمن قوات الأمن العربية[١١٩]. وكانت القوات السورية قد هاجمت مواقع المقاومة الفلسطينية وبالأخص فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية، وأُيدت الخطوة العسكرية السورية من منظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة.

وأكد الملك خالد بن عبد العزيز في أواخر أيلول ١٩٧٦م، بأن حل الأزمة اللبنانية في يد اللبنانيين أنفسهم، وعلى الدول العربية مساعدتهم للتوصل لهذا الحل، على أن لا تتدخل في أمورهم الداخلية[١٢٠]. وكانت السعودية على علم بالدور العراقي السياسي والعسكري في لبنان المؤيد للحركة الوطنية اللبنانية، عندما كان يُرسل المقاتلين المتطوعين من العراق إلى مصر، ومنها إلى قبرص، ثم إلى لبنان، بحيث ارتفعت تكلفة إرسال المقاتل، وهدفت السياسة العراقية إلى أمرين، الأول: المحافظة على الحركة الوطنية اللبنانية، وحركة المقاومة الفلسطينية داخل لبنان، والثاني: عدم ترك الساحة اللبنانية للنظام السوري، بحيث يصبح اللاعب الأوحد في شؤون لبنان، وفي هذين الهدفين تلتقي السياسة العراقية مع السعودية.

في ظل هذه الظروف، دعت السعودية والكويت إلى عقد قمة عربية في الرياض، للبحث في الأزمة اللبنانية، وكيفية حلها، للحفاظ على الأمن والسيادة اللبنانية، وحماية المقاومة الفلسطينية[١٢١]، ولكن اختلفت الآراء في عدد الدول التي ستشارك فيه، فبينما اقترحت مصر اجتماع ست دول هي: السعودية، مصر، سوريا، الكويت، لبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، نجد أن سوريا اقترحت أن يكون سباعيًا بإضافة الأردن[١٢٢]، ولهذا أخذت السعودية تضغط على سوريا من خلال حرمانها من حوالي ١٢ مليون دولارًا شهريًا كانت تنفقها القوات السعودية التي كانت تعسكر في سوريا، حيث قررت المملكة سحب هذه القوات، للتعبير عن رفض المملكة لما تقوم به سوريا في لبنان[١٢٣]، وهكذا حسمت السعودية الأمر، مما يعتبر انحيازًا سعوديًا للموقف المصري.

وهنا يمكن اعتبار أن السياسة السعودية كانت شديدة الحذر من تزايد القوة السورية داخل لبنان والى جانب القوات المسيحية، فقد كانت تتابع اثر التحالف السوري الأردني الذي تسارع نحو الوحدة الاتحادية لا سيما بعد تأييد الأردن للخطوة العسكرية السورية[١٢٤]. أضف إلى ذلك أن السيطرة السورية على لبنان سوف تؤدي إلى زيادة النفوذ السوري إقليميًا، وهو الأمر الذي تخاف منه السعودية والعراق على حد سواء، لإن ذلك قد يؤدي إلى تعزيز الرغبة السورية بإعادة طرح مشروع سوريا الكبرى، وهو الأمر الذي ترفضه هذه الدول[١٢٥]. ومن الجدير بالذكر هنا أن التدخل العراقي في الحرب الأهلية في لبنان بشكل كبير ومؤثر وصريح عام ١٩٧٦م، أثار مخاوف وقلق دول الخليج، وخاصة السعودية حول الطموح العراقي[١٢٦]. لا سيما إذا تمكن من تحقيق انتصار من خلال استلام الحركة الوطنية اللبنانية مقاليد الحكم في لبنان.

وبناءً على ما سبق انعقدت قمة الرياض السداسية خلال ١٦-١٨ تشرين الأول ١٩٧٦م، بمشاركة: السعودية ومصر وسوريا ولبنان والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد أقرت القمة ما يلي[١٢٧]:

١-وقف إطلاق النار ابتداء من ٢١ تشرين الأول ١٩٧٦م في كل أنحاء لبنان.

٢-تعزيز قوات الأمن العربية لتصبح قوة ردع، ووضعها تحت أمرة الرئيس اللبناني.

٣-احترام سيادة لبنان والمحافظة على أمنه ووحدته.

٤-تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية احترامها لسيادة لبنان وسلامته، وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية، وبالمقابل تضمن السلطة اللبنانية لمنظمة التحرير سلامة وجودها وعملها على الأراضي اللبنانية.

ولمواجهة الأزمة في لبنان، وعلى أثر قمة الرياض السداسية، تم عقد مؤتمر القمة العربي الثامن في القاهرة خلال ٢٥-٢٦ تشرين الأول ١٩٧٦م، وحضرته جميع الدول العربية باستثناء ليبيا، وجاءت قراراته مؤكدة على قرارات قمة الرياض السداسية، ودعم التضامن العربي، وان تساهم الدول العربية كل حسب إمكانياته في إعادة إعمار لبنان، وإنشاء صندوق خاص للإنفاق على قوات الأمن العربية في لبنان[١٢٨].

تشكلت القوات العربية المشاركة في قوة الردع العربية من ٢٠ ألف عسكري من الجيش السوري، ١٠٠ عسكري من الجيش السوداني، ٥٠٠ عسكري من الجيش اليمني، ٥٠٠ عسكري من الجيش الإماراتي، ١٠٠ عسكري من الجيش السعودي[١٢٩]، وهكذا يكون مجموع القوات العربية باستثناء السورية (١٢٠٠) عسكريًا، وهو عدد لا يشكل أي قوة تأثيرية مقارنة بحجم القوات السورية. ورفض العراق إرسال قواته النظامية إلى لبنان، بسبب توتر علاقاته مع سوريا، ورفضه للغزو السوري للبنان، ووقوفه الى جانب طرف ضد آخر[١٣٠]. وما لبث أن انسحبت القوات العربية تاركة القوات السورية وحدها في لبنان[١٣١].

خَاتمَةٌ

لقد تباين الموقف العراقي والسعودي تجاه الحرب الأهلية اللبنانية خلال ١٩٧٥-١٩٧٦م، فبينما دعم العراق الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي قاتلت من أجل وجودها واستمرارها على الأرض اللبنانية، وتدخل العراق في الصراع مباشرة بإرسال المتطوعين العراقيين إلى جبهة القتال في لبنان عبر مصر وقبرص للالتحاق بقوات الحركة الوطنية بزعامة كمال جنبلاط، وأيضًا من خلال جبهة التحرير العربية التابعة للعراق، كما وقدم الأموال والأسلحة والدعم السياسي والإعلامي. نجد أن الموقف السعودي كان موقفًا توفيقيًا إصلاحيًا، تجنب الدخول في الساحة القتالية، وبذلت السياسة السعودية جهودًا أصيلة وكبيرة في أثرها الإيجابي لصالح حقن الدماء العربية، وأيدت فعليًا عدم التصعيد حتى لا تستغلها إسرائيل لصالحها وتهاجم لبنان وتحتله ولو بالحد الأدنى جزءه الجنوبي حيث تعسكر القوات الفدائية الفلسطينية. كما بذلت السعودية مجهودًا كبيرًا في محاولة تقوية التضامن العربي من أجل حل المشاكل العربية، حيث كان لها الدور الأبرز في حل الأزمة اللبنانية سواء ماديًا أو سياسيًا بالعمل على إنجاح المؤتمرات العربية التي تناولت الأزمة.

قائمة المراجع:

(١) مجيد خدوري، **العراق الاشتراكي**، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥م، ص٤٧-٤٩، ٧٢-٧٣.
(٢) المرجع نفسه، ص٨٤-٩٠، ٩٣-٩٥.
(٣) حول موقف العراق من أحداث الأردن الداخلية ١٩٧٠-١٩٧١م، انظر: إخلاص بخيت الجعافرة، **العلاقات السياسية العراقية السعودية ١٩٥٨-١٩٩٠م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١١م، ص ٨٤-٩٢.
(٤) يونس حسن السامرائي، **العراق والقضية الفلسطينية ١٩٥٨-١٩٧٣م**، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ١٩٩٩م، ص١٦١-١٦٢.
(٥) حديث الرئيس العراقي احمد حسن البكر في ١٥/١٠/١٩٧٣م، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م**، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ص٥٣٨؛ محمد حسنين هيكل، **أكتوبر ٧٣ السلاح والمواجهة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، ١٩٩٣م، ص٤٠٣؛ مجيد خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص٢٤٦.
(٦) المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، **دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣م**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥م، ص١٨٤-١٨٥؛ حسن أحمد، **الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان**، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، 1987م، ص١٨٩؛ هيكل، أكتوبر، ص٣٤؛ حسن البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك، ماضيه، حاضره، مستقبله**، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٢م، ص٩٢.
(٧) للمزيد حول موقف العراق من حرب ١٩٧٣م، انظر: سليم شاكر الإمامي، **الجيش العراقي وحرب تشرين١٩٧٣**، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠١م؛ المركز العربي، دور الجيش العراقي في حرب تشرين، ص١٨٨-١٩١؛ حسن أحمد، **الجبهة الشرقية**، ص٢٣٤-٢٤٥.
(٨) توماس بريسون، **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر (مترجم)، دار طلاس، دمشق،١٩٨٥ م، ص٦٥٠؛ فتحي محمد درادكه، **موقف السعودية من الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٧٣م**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٦م، ص٢٠٩.
(٩) إبراهيم إسماعيل كاخيا، **إسهام المملكة العربية السعودية في حرب ١٩٧٣م**، بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين، بحوث ودراسات، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٦م، ص٥٧٣؛ درادكة، موقف السعودية، ص٥٧٣.
(١٠) حسن البدري، **التعاون العسكري العربي**، ص٩٣.
(١١) مطر المرزوقي، **إسهامات المملكة العربية السعودية في حروب فلسطين**، بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين، بحوث ودراسات، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٦م، ص٢٩٧؛ مديرية التوجيه المعنوي، **الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة**، مديرية التوجيه المعنوي، عمان، ١٩٧٤م، ص١٠٠.
(١٢) طلعت مسلم، **التعاون العسكري العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، ص١٩٩.
(١٣) مجيد خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص٢٣٧-٢٤٠.
(١٤) المرجع نفسه، ص٢٨٢.
(١٥) بيان مجلس قيادة الثورة العراقي حول تأميم حصة أمريكا في شركة نفط البصرة، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م**، ص٥٣٤؛ المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص٤٥.
(١٦) قرار مجلس قيادة الثورة العراقي حول تأميم الشركة الهولندية، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م**، ص٥٥٤.
(١٧) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٦م، ص١٥٥؛ حسن أبو طالب، **المملكة السعودية وظلال القدس**، المكتبة الثقافية، سينا، للنشر، القاهرة، بيروت، ١٩٩٢م، ص١٢١.
(١٨) كيسنجر، **مذكرات**، الأهلية للنشر، عمان، ٢٠٠٥م، جـ٤، ص٤١٧؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص١٧٥.
(١٩) بيان الديوان الملكي السعودي حول قطع البترول، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م**، ص٥٥٤؛
Frank Aker, October 1973, the Arab-Israeli War, Archon Book, United States of America, 1985, P. 118-119.
(٢٠) مجيد خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص٢٤٨-٢٥٠.
(21) Tilman Nagel: Koenig Faisal von Saudi-Arabien und die islamische Solidaritaet, in: Orient, 17.jg. Nr. 1976, S.52-71, Deutsches Orient-Institut Hamburg, S.63; Archiv der Gegenwart 1975, S.19244.
(22) Archiv der Gegenwart 1973, S. 18299ff ; Tilman Nagel, op. cit, S.65
(23) David E. Long: King Faisals World View, in: Willard A. Beling(Eds), King Faisal and the Modernisation of Saudi Arabia, London, 1980, P. 184-313, hier, PP. 200; Archiv der Gegenwart 1973, S. 18299ff
(٢٤) المركز العربي، **دور الجيش العراقي**، ص٢٤٧-٢٥٠؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي، **المشرق العربي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد،١٩٨٠م، ص١٧١.
(25) Tilman Nagel, op.cit, S.64f; Archiv der Gegenwart 1975, S. 19244
(26) Archiv der Gegenwart 19343ff; Hans Ellenberger: Saudi-Arabien, seine Entstehung und seine Stellung in der Voelkergemeinschaft in: Schlussbericht Seminar ueber Saudi-Arabien. UNESCO-Kommission, Bern/Schweiz 1978. S. 74f
(27) Archiv der Gegenwart , Siegler Verlag, Bonn, 1973, S. 18299f. ; Willard A. Beling(Eds), King Faisal and the Modernisation of Saudi Arabia, London, 1980, P.180; Peter Hobdy: Saudi Arabia Today, An Introduction to the Richest Oil Power, London, 1978, P.34
(٢٨) السيد عليوة، **الحياة الحزبية في لبنان**، بحث في كتاب: **الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٨م، ص٣٢٢-٣٢٤.
(٢٩) مائير زامير، **الكيان المسيحي اللبناني**، ترجمة سليم فارس، دار المروج، بيروت، ١٩٨٦م، ص٥، ١١-١٢؛ شادي خليل أبو عيسى، **الولايات غير المتحدة اللبنانية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩م، ص١١١-١١٣؛ علي الدين هلال، "**الأزمة في النظام السياسي اللبناني**"، بحث في كتاب: **الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة

الدول العربية، ١٩٧٨م، ص٣٣١-٣٣٣؛ فؤاد اسحق، **البعد الاجتماعي للأزمة في لبنان**، بحث في كتاب: **الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٨م، ص٤٠٢-٤٠٦؛ يحيى الجمل، **الميثاق الوطني والنظام الدستوري في لبنان**، بحث في كتاب: الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٨م،ص٢١٥-٢٢١.

(٣٠) سمير المقدسي، **الجوانب الاقتصادية للأزمة اللبنانية**، بحث في كتاب: الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٨م، ص٣٢٩؛ علي الدين هلال، **الأزمة في النظام السياسي اللبناني**، ص٣٣٣؛ السيد عليوة، الحياة الحزبية في لبنان، ص٢٧٧، ٣١٨.

(٣١) كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية: الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، والهوية الوطنية**، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٨م، ١٦١-١٦٣؛ علي الدين هلال، **الأزمة في النظام السياسي اللبناني**، ص٣٤٢-٣٤٣.

(٣٢) علي الدين هلال، **الأزمة في النظام السياسي اللبناني**، ص٣٤٣؛ فؤاد اسحق، **البعد الاجتماعي للأزمة في لبنان**، ص٤١٢؛ عادل غنيم، الوجود الفلسطيني في لبنان، بحث في كتاب: الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٨م، ص٦٢١.

(٣٣) كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، ص٢٠٦؛ عادل غنيم، **الوجود الفلسطيني في لبنان**، ص٦٢١؛ فؤاد اسحق، **البعد الاجتماعي للأزمة في لبنان**، ص٤١٣، ٤١٩.

(٣٤) عادل غنيم، **الوجود الفلسطيني في لبنان**، ص٦٢٣-٦٢٥.

(٣٥) مسعود الخوند، **لبنان المعاصر**، حقوق النشر للمؤلف، بيروت، ص٢٥٨-٢٦١؛ ايليا حريق، **السياسة والوفاق القومي في لبنان**، ص٣٧١-٣٧٢؛ خيرية قاسمية، **إسرائيل والأزمة اللبنانية**، بحث في كتاب: الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٨م، ص٦١٥-٦١٩.

(٣٦) كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، ص٢٠٦؛ فؤاد اسحق، **البعد الاجتماعي للأزمة في لبنان**، ص٤١٧-٤١٨، ايليا حريق، **السياسة والوفاق القومي في لبنان**، بحث في كتاب: الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٨م، ص٣٦٩-٣٧١.

(٣٧) بشار الجعفري، **السياسة الخارجية السورية ١٩٤٦-١٩٨٢م**، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م، ص١٩٠.

(٣٨) عبد المجيد الشناق، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦**، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦م، ص ٤٠٩-٤١٠، ٤٧٦-٤٧٨؛ عادل غنيم، **الوجود الفلسطيني في لبنان**، ص٦٣٥.

(٣٩) للمزيد حول أسباب قيام الحرب، انظر: سامي منصور، **مذبحة لبنان الكبرى**، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨١م، ص١١٦-١١٧.

(٤٠) للمزيد حول الممارسات التي كانت سائدة في الحرب، انظر: انطوان خويري، **حوادث لبنان ١٩٧٥م**، دار الأبجدية، بيروت، ١٩٧٦م، ص٢٨-٣٢، ٩٤-٩٥؛ سامي منصور، **مذبحة لبنان**، ص١٢٦-١٢٨.

(٤١) سامي منصور، **مذبحة لبنان**، ص١٤-١٥؛ السيد عليوه، **الحياة الحزبية في لبنان**، ص٣٢١-٣٢٢.

(٤٢) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧م، ص٢٢١-٢٢٣؛ باتريك سيل، الأسد، **الصراع على الشرق الأوسط**، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ١٩٩٣م، ص٤٣٧.

(٤٣) الرأي (الأردن)، العدد ١٧٤٣، ١٩٧٦/٦/٤م؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩م، ص١٥١؛ باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص٤٥٩.

(٤٤) **بيان الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية حول دخول الجيش السوري إلى لبنان**، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٦م، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ص٣٤١-٣٤٢.

(٤٥) الرأي (الأردن)، العدد ١٧٥٠، ١٩٧٦/٦/١١م؛ سامي منصور، **مذبحة لبنان**، ص٢٥٣.

(٤٦) **بيان الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق**، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٣٥٥.

(٤٧) **بيان الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق**، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٣٥٥.

(٤٨) تصريح وفد القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد زيارته للبنان، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ص٦٢٥؛ المحرر(بيروت)، ١٩٧٥/١٠/١٨م، انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م**، ص٢٠٥.

(٤٩) خطاب الرئيس أحمد حسن البكر، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م**، ص٦٤٤؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م**، ص٢٠٤.

(٥٠) خطاب الرئيس أحمد حسن البكر، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م**، ص٦٤٣.

(٥١) تصريح طارق عزيز، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م**، ص٧٩٧؛ أنطوان خويري، حوادث لبنان ١٩٧٥م، ص٥٧١.

(٥٢) تصريح طارق عزيز، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م**، ص٧٩٧-٧٩٨؛ انطوان خويري، حوادث لبنان ١٩٧٥م، ص٥٧٧-٥٧٨.

(٥٣) تصريح طارق عزيز، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م**، ص٧٩٧-٧٩٨؛ انطوان خويري، حوادث لبنان ١٩٧٥م، ص٥٨٢.

(٥٤) علي غنام، ولد في المنطقة الشرقية من السعودية، عمل في شركة أرامكو خلال ١٩٥٠-١٩٥٦م، أعتقل لمدة تزيد عن عام، لنشاطه في صفوف الحركة العمالية والوطنية، انتسب بعدها لحزب البعث العربي الاشتراكي، وانتخب عضوًا في القيادة القومية، أعتقل لمدة عام ونصف على أثر انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦م، وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧م أبعد إلى الجزائر، عاد إلى العراق بعد انقلاب ١٩٦٨م، جُدد انتخابه كعضوًا في القيادة القومية عام ١٩٧٠م، شارك في العديد من المؤتمرات العربية لمساندة القضية الفلسطينية، انظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، جـ٤، ص١٨٩-١٩٠.

(٥٥) تصريح علي غنام، انظر: انطوان خويري، **حوادث لبنان ١٩٧٥م**، ص٥٧١، ٦٠٣-٦٠٤.
(٥٦) الثورة (العراق) ١٩٧٦/١/١١م، انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م**، ص١٤٢.
(٥٧) الثورة (العراق) ١٩٧٦/٢/٩م، انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م**، ص١٤٢.
(٥٨) الثورة (العراق) ١٩٧٦/٤/١٦م، انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م**، ص١٤٢.
(٥٩) تصريح صدام حسين، انظر: ذياب عبود، **العلاقات السياسية العراقية السورية ١٩٦٨ -١٩٧٩م**، أطروحة دكتوراه، معهد التأريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، جامعة الدول العربية، بغداد، ٢٠٠٩م. ص١٣٨؛ باتريك سيل، **الصراع على الشرق الأوسط**، ص٤١٢.
(٦٠) كان العراق قد طرح في آب ١٩٧٥م، مشروع إقامة جبهة عسكرية موحدة، تتواجد بموجبها القوات العراقية على الجبهة السورية، بشرط أن تعلن سوريا رفضها للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وتعهد العراق بتقديم الدعم العسكري والاقتصادي على أن تدخل القوات العراقية بحجم خمس فرق، وأن يرافق ذلك انسحاب الجيش السوري من لبنان، للمزيد انظر: حسن طوالبة، **القضية القومية بين المنهج الكفاحي والتضليل المقصود**، وزارة الثقافة والإعلام، العراق،١٩٨٠م، ص٣٨، ٨٣-٨٤ ؛ أكرم سالم أيوب، **العلاقات العراقية السورية ١٩٦٨– ١٩٨٨م: دراسة تاريخية سياسية واقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٧م. ، ص ١٣٨-١٣٩.
(٦١) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص١١٥؛ أعلنت سوريا مفاجئتها من هذا التصرف، كون المشروع الذي طرح ما زال قيد المناقشة وأن مثل هذا التصرف يثير الشكوك، ولا يساعد على إنجاح التعاون العربي، انظر: الرأي (الأردن)، العدد ١٧٥٠، ١٩٧٦/٦/١١م؛ أكرم سالم أيوب، **العلاقات العراقية السورية**، ص ١٤٠.
(٦٢) أكرم سالم أيوب، **العلاقات العراقية السورية**، ص١٤١.
(٦٣) المرجع نفسه، ص١٤١.
(٦٤) باتريك سيل، **الصراع على الشرق الأوسط**، ص٤٧٧؛ ذياب عبود، **العلاقات العراقية السورية**، ص ١٣٩.
(٦٥) ذياب عبود، **العلاقات العراقية السورية**، ص ١٣٩، ١٨٠.
(٦٦) كمال ديب، **زلزال في ارض الشقاق**، العراق، دار الفارابي، لبنان، ٢٠٠٣م، ص١٩٨.
(٦٧) سامي منصور، **مذبحة لبنان**، ص٢٣٦.
(٦٨) كان العراق يقدم الدعم لحزب البعث في لبنان على اعتبار أنه تابع له، كما أن الرافعي عضو في القيادة القومية لحزب البعث الجناح العراقي. للمزيد انظر: اللقاء مع عبد المجيد الرافعي في برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة، في ٢٠٠٦/٣/٢٦م، (www.aljazeera.net).
(٦٩) خطاب الرئيس أحمد حسن البكر، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م**، ص٤١٢.
(٧٠) المصدر نفسه، ص ٤١٠.
(٧١) **بيان الجهة الوطنية والقومية والتقدمية في العراق** حول أحداث لبنان، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٣٥٥.
(٧٢) تصريح وفد القيادة القومية لحزب البعث بعد زيارته للبنان، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٦٢٥.
(٧٣) أكرم سالم، **العلاقات العراقية السورية**، ص١٤٢؛ حسن طوالبة، القضية القومية، ص٣٩-٤٠.
(٧٤) أكرم سالم، **العلاقات العراقية السورية**، ص ١٤٣.
(٧٥) كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق**، ص٢٠٣.
(٧٦) الثورة (العراق) ١٩٧٦/١٠/٢٢م، انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م**، ص١٤٣.
(٧٧) الرأي (الأردن)، العدد ١٨٧٠، ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٦م.
(٧٨) الرأي (الأردن)، العدد ١٨٧٤، ١٩٧٦/١٠/٢٦م.
(٧٩) الثورة (العراق) ١٩٧٦/١٠/٢٦م، انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م**، ص١٤٣.
(٨٠) خطاب الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ١٩٧٥/٧/١٨م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٤١٤.
(٨١) للمزيد حول العلاقات العراقية السعودي، انظر: إخلاص بخيت الجعافرة، **العلاقات السياسية العراقية السعودية**، ص١٣٥-١٥٤.
(٨٢) المرجع نفسه، ص١٥٩-١٧٨.
(٨٣) مجيد خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص٢٦٩.
(٨٤) كان العراق قد أنشأ عام ١٩٧٥م، خطي أنابيب للنفط يمر أحدهما عبر الأراضي التركية، والأخر يصل إلى الساحل العراقي للخليج العربي، انظر: خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص٢٠٩.
(٨٥) ذياب عبود، **العلاقات العراقية السورية**، ١٣٩-١٤٠؛ كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق**، ص٢٠١-٢٠٣.
(٨٦) كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق**، ص٢٠٤.
(٨٧) ذياب عبود، **العلاقات العراقية السورية**، ص ١٤٠.
(٨٨) وقعت اضطرابات في النجف وكربلاء المركزين الشيعيين في شباط ١٩٧٧م، خلال المسيرة الدينية احتفالاً بذكرى اليوم الأربعين لمقتل الحسين بن علي، وقام المجتمعون بإطلاق شعارات ضد زعماء البعث العراقيين على الرغم من تدخل رجال الشرطة، واستمر الاضطراب لمدة يومين، مما أدى إلى تدخل الجيش لفرض النظام، وأحيل المحرضين إلى محكمة خاصة، حكمت على ثمانية بالإعدام، وعلى ١٥ بالسجن مدى الحياة، للمزيد انظر: مجيد خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص١١٣-١١٤.
(٨٩) كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق**، ص٢٠٤.
(٩٠) خطاب أحمد حسن البكر، انظر: **الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م**، ص٤١٥.
(٩١) باتريك سيل، **الصراع على الشرق الأوسط**، ص٤٧٧.
(٩٢) حسان حلاق، **العلاقات السعودية اللبنانية ١٩٤٣-٢٠٠٢م**، بحث في كتاب: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص١٣٣-١٣٤؛ عبد الرؤوف سنو، **المملكة العربية السعودية ولبنان**، بحث في كتاب: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، ص٣٩-٤٠.
(93) Archiv der Gegenwart, Siegler Verlag, Bonn (AdG) 1973,S. 18299 FF; Apdullah M.Sindi: King Faisal and Panislamism, in: Willard A.Beling (Eds) King Faisl and the Modernisation of Saudi Arabia, London 1980.P.184-313, hier PP200; David E. Long, King Faisl World View,in,W.A.Beling. Eds. PP.203.
(94) Archiv der Gegenwart 1973, S. 18299F.; Peter Hobday: Saudi Arabia Today, An Introduction to the Richest Oil Power, London, 1978, P.34.

(٩٥) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو،١٩٨٦م، ص٤٩٦.
(٩٦) جاء في البيان:" ينعى الديوان الملكي باسم صاحب السمو الملكي ولي العهد، وسائر أفراد الأسرة، ونيابة عن الأمة، حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم، حيث وافاه الأجل المحتوم متأثرًا بجراحه، أثر الاعتداء الأثيم الذي قام به الأمير فيصل بن مساعد المعروف باختلال عقله"، بيان الديوان الملكي السعودي حول وفاة الملك فيصل، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص١٧٨.
(٩٧) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص٤٩٦.
(٩٨) **بيان الديوان الملكي السعودي**، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، ص١٨٤.
(٩٩) **بيان مشترك عن نتائج مؤتمر القمة الثلاثي**، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٢٦٠؛ الرأي (الأردن)، ١٩٧٥/٤/٢٤م.
(١٠٠) الرأي (الأردن)، ١٩٧٥/٤/٢٥م؛ سامي منصور، مذبحة لبنان، ص٢٢٦.
(١٠١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م**، ص٢١٩.
(١٠٢) أم القرى (السعودية)، ١٦ أيار ١٩٧٥م.
(١٠٣) جميل بن إبراهيم الحجيلان، نظرات في علاقة المملكة العربية السعودية في المحيط العربي، بحث في كتاب: **المملكة العربية السعودية في مائة عام**، بحوث ودراسات، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٨م، ص٣٣٥.
(١٠٤) تصريح لمتحدث رسمي سعودي حول حرص السعودية على وحدة لبنان، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٧١٥؛ **وكالة الأنباء السعودية**، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٥م، انظر: قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز www.kingkhalid.org.sa
(١٠٥) الأهرام (مصر)، ٨ كانون الأول ١٩٧٥م.
(١٠٦) المصدر نفسه.
(١٠٧) **جريدة النهار**(بيروت)، ٩ كانون الأول ١٩٧٥م.
(١٠٨) **وكالة الأنباء السعودية**، ١٣ نيسان ١٩٧٦م، انظر: قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز www.kingkhalid.org.sa
(١٠٩) **جريدة اليمامة**، ٣٠ نيسان ١٩٧٦م، انظر: قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز www.kingkhalid.org.sa
(١١٠) الرياض (السعودية) ١٩٧٦/٦/٨م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٣٠.
(١١١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م**، ص١٣٠.
(١١٢) الأهرام ١٩٧٦/٤/٣م؛ حسن أبو طالب، **المملكة السعودية وظلال القدس**، ص١٥٤.
(١١٣) حسن أبو طالب، **المملكة السعودية وظلال القدس**، ص١٥٤.
(١١٤) الرياض (السعودية) ١٩٧٦/٦/٢١م، انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م**، ص١٣٠؛ الأهرام (مصر)، العدد ٣٢٦٩٩، ١٩٧٦/٦/٢٠م.
(١١٥) الأهرام (مصر)، العدد ٣٢٧٣٦، ١٩٧٦/٧/٢٧م.
(١١٦) **وكالة الأنباء السعودية**، ٢٠ تموز ١٩٧٦م، انظر: قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز www.kingkhalid.org.sa

(١١٧) تل الزعتر هو مخيم فلسطيني في لبنان، حوصر من ٢٢ حزيران إلى ١٢ آب عام ١٩٧٦م، من قبل القوات السورية، والقوات اللبنانية المتحالفة معها، وبعض القوات الفلسطينية مثل: الجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية/ القيادة العامة بقيادة احمد جبريل، تعرض خلالها المخيم إلى ٧٢ هجومًا بالمدرعات والمدفعية، ليسقط في نهاية المطاف على يد الجبهة اللبنانية، وتحت الرعاية السورية، ومات فيه حوالي ثلاثة آلاف مدني، للمزيد انظر: سامي منصور، **مذبحة لبنان**، ص١٣٩؛ باتريك سيل، **الصراع على الشرق الأوسط**، ص٤٦١.
(١١٨) الرياض (السعودية) ١٩٧٦/٨/١م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٣٠؛ وكالة الأنباء السعودية، ١٠ آب ١٩٧٦م، انظر: قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز www.kingkhalid.org.sa
(١١٩) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م**، ص١٣٠.
(١٢٠) السياسة ١٩٧٦/٩/٢١م، انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م**، ص١٣١.
(١٢١) بيان قمة الرياض السداسية، انظر: يوسف خوري، **المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩م**، **دراسة توثيقية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، ص٢٢٣؛ جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي**، ص١١٥.
(١٢٢) لم تكن المسألة خلاف حول عدد المشاركين، ولكن لكسب الاتجاهات في المؤتمر، حيث كانت سوريا ترغب في تغيير قيادة منظمة التحرير، وهو ما يتوافق مع الرغبة الأردنية، أضف إلى ذلك أن الأردن كانت تؤيد التدخل السوري في لبنان، للمزيد انظر: عبد المجيد الشناق، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية**، ص٤٧٠-٤٧٥؛ سامي منصور، **مذبحة لبنان**، ص٢٤٦، ٢٥٧؛ جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي**، ص١١٥.
(١٢٣) حسن أبو طالب، **المملكة وظلال القدس**، ص١٥٦.
(١٢٤) عبد المجيد الشناق، **العلاقات السياسية الأردنية السورية**، ص٤٧٨. ويرى باتريك سيل أن السعودية كانت شديدة الحذر من تزايد القوة السورية، فقد كانوا يخافوا من امتداد قوة البعث إلى الأردن، وبالتالي إلى حدودهم الشمالية، ويدل على ذلك خوفهم من التقارب السوري الأردني، ورفضهم لاشتراك الأردن في قمة الرياض، انظر: باتريك سيل، **الصراع على الشرق الأوسط**، ص٤٧٧.
(١٢٥) باتريك سيل، **الصراع على الشرق الأوسط**، ص٤٧٧.
(١٢٦) مجيد خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص٢٧٤-٢٧٥.
(١٢٧) قرارات مؤتمر قمة الرياض السداسية، انظر: يوسف خوري، **المشاريع الوحدوية**، ص٢٢٣-٢٢٤؛ الرأي (الأردن)، العدد ١٨٦٦، ١٨ تشرين الأول ١٩٧٦م.
(١٢٨) قرارات مؤتمر القمة العربي الثامن، انظر: يوسف خوري، **المشاريع الوحدوية**، ص٢٢٥-٢٢٦.
(١٢٩) طلعت مسلم، **التعاون العسكري العربي**، ص٢٠٤.
(١٣٠) صلاح خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ط٢، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٦م، ص٢١٨.
(١٣١) استمر وجود القوات السورية في لبنان، حتى صدور قرار مجلس الأمن الدولي في أيلول عام ٢٠٠٤م، والذي نص على انسحاب القوات السورية من لبنان، وتنفيذًا لهذا القرار تم انسحابها في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥م. للمزيد انظر: محمود صالح الكروي، "**لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٦، حزيران ٢٠٠٥م، ص٣٩-٤٤.